● أخبار قصيرة

الاحتلال يواصل اعتداءاته جنوب لبنان

واصل الاحتلال الصهيوني اعتداءاته على قرى وبلدات جنوب لبنان منذ منتصف الليل، في تصعيد ميداني شمل القصف المدفعي والتفجيرات وعمليات التمشيط والتحركات العسكرية.
وفي بيوت السياد وحداثا، نفذت قوات الاحتلال عمليات تمشيط بالأسلحة الرشاشة، بالتزامن مع تفجير داخل البلدة، فيما فجّرت موقعاً في ميس الجبل. كما استهدف قصف مدفعي أطراف المنصوري والمنطقة بين دوحة كفرمان وتلة الدبشة، بالتزامن مع تمشيط في منطقة علي الطاهر.
وفي محيط كفرشوبا، توغلت دبابتان من طراز «ميركافا» برفقة قوة مشاة باتجاه محلة الشميس، فيما عملت قوات الاحتلال على دفع ساتر ترابي باتجاه ساحة زوطر الغربية، ليقترب إلى نحو ١٠٠ مترمنها.

إسبانيا تفرض قيوداً على القادمين من إيطاليا

أعلنت إسبانيا فرض ضوابط على الرحلات الجوية والسفن القادمة من إيطاليا، رداً على تعليق روما اتفاقية «شنغن» مع مدريد وفرضها قيوداً حدودية على القادمين من إسبانيا.
وبدأت الإجراءات الإسبانية منتصف ليل السبت وتستمر حتى ٧ أيلول/سبتمبر، وتشمل التدقيق في جوازات السفر والجنسيات وتأشيرات الدخول للمسافرين القادمين من إيطاليا، في إطار مبدأ المعاملة بالمثل ومواجهة تدفق الهجرة غير النظامية. وكانت مدريد قد منحت روما مهلة للتراجع عن إجراءاتها، لكن الحكومة الإيطالية رفضت التراجع وتمسكت بقيودها حتى ١٥ آب/أغسطس على الأقل، مؤكدةً رفضها ما وصفته بـ«إملاءات» مدريد. وفرضت إيطاليا إجراءاتها بعد وصول نحو ٧٢ ألف مهاجر إلى سبتة في ٣٠ تموز/يوليو الماضي، ما أدى إلى تصعيد الخلاف الحدودي بين البلدين.

بريطانيا.. الجفاف يهدد المحاصيل

تشهد بريطانيا موجة جفاف هي الأسوأ منذ عقود، بعد تسجيل أكثر أشهر تموز/يوليو جفافاً منذ بدء القياسات، ما يهدد المحاصيل والأمن الغذائي. وقال المزارع جون باوسي إن إنتاج حقوله من الشوفان والقمح والبيقية تراجع بنسبة تراوح بين ٢٥ و ٣٠٪ مقارنةً بمتوسط السنوات العشر الماضية، بعدما تسببت الحرارة والجفاف في نضج المحاصيل قبل أوانها. كما فشلت تجربة زراعة الكينوا، فيما اتجه إلى الحمص الأكثر تحملاً للجفاف. وحذّر باوسي من إفلاس المزارعين إذا استمر الوضع، مطالباً برفع الأسعار أو تقديم الدعم. وحذّر خبراء من اضطراب الإمدادات الغذائية، داعين إلى تنويع الزراعة والتكيف مع تغير المناخ، بينما تعهدت الحكومة باستثمارات في البنية التحتية للمياه، بينها تسعة خزانات جديدة.

كوبا في مرمى واشنطن..

الحصار الأميركي سلاح لخنق الجزيرة وكسر سيادتها

الوفاق/ كيف يمكن قراءة التصعيد الأميركي ضد كوبا من دون طرح السؤال الذي يكشف جوهر الصراع: ماذا تريد واشنطن فعلاً من الجزيرة؟ فالمسألة تتجاوز خلافاً سياسياً عابراً أو اعتراضاً على سياسات هافانا، لتلامس محاولة أميركية متواصلة لكسر استقلال القرار الكوبي وإعادة الجزيرة إلى دائرة النفوذ الأميركي. فالحصار الاقتصادي، والضغط السياسي، ومحاصرة الاستثمارات الأجنبية، والتلويح بالقوة العسكرية، ليست أدوات منفصلة، بل حلقات في سياسة تقوم على إنهاك الدولة، وخنق اقتصادها، ودفع المجتمع إلى حافة الأزمة، ثم توظيف نتائج هذا الإنهاك ذريعةً لمزيد من الضغط والتدخل.
ويزداد المشهد خطورة مع تهديدات دونالد ترامب، الذي تحدث عن «شهرين حاسمين» وعن أن التحرك العسكري ضد كوبا «لن يكون صعباً». وبينما تضيق واشنطن الخناق على الجزيرة، يدفع المواطن الكوبي كلفة هذه السياسة في حياته اليومية، مع تفاقم أزمات الكهرباء والوقود والدواء. وهكذا يتحول الحصار من أداة اقتصادية إلى وسيلة ضغط تمسّ شروط الحياة نفسها، فيما تُستخدم المعاناة التي ساهمت العقوبات في تعميقها للضغط على الدولة التي تتعرض لها.

كوبا.. الجزيرة التي لم تقبل العودة إلى الوصاية الأميركية

منذ انتصار الثورة الكوبية، لم تتعامل واشنطن مع هافانا كدولة تختلف معها سياسياً فقط، بل كحالة مستقلة تسعى إلى احتوائها وإضعافها. فالمشكلة الأميركية مع كوبا لم تكن في حجمها العسكري أو الاقتصادي، وإنما في استقلال قرارها السياسي ورفضها أن تكون جزءاً من المجال الذي تريد الولايات المتحدة الهيمنة عليه في أميركا اللاتينية. ولهذا تحوّل الحصار إلى أداة دائمة للضغط. فبدلاً من مواجهة كوبا بحرب مباشرة، سعت واشنطن إلى خنق قدرتها على التجارة والتمويل والطاقة والاستثمار، أملاً في إنهاك الاقتصاد وتحويل الضيق المعيشي إلى ضغط سياسي على الدولة.
لكن المفارقة الأكثر قسوة أن العقوبات التي تُقدَّم باعتبارها وسيلة للضغط على الحكومة تنعكس مباشرةً على المواطنين. وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في أزمة الكهرباء، التي تحولت إلى واحدة من أقسى صور الاختناق الاقتصادي. فقد توقّع اتحاد الكهرباء الكوبي عجزاً بنحو ٢٣٨٠ ميغاواط في ساعات الذروة، بما يعني اتساع نطاق انقطاع التيار على مستوى الجزيرة. وفي مطلع آب/أغسطس، شهدت الشبكة الوطنية سادس انهيار شامل خلال عام ٢٠٢٦، وفق وكالة «أسوشيتد برس». وهكذا لا يبقى أثر الحصار محصوراً في دفاتر التجارة والتمويل، بل يصل إلى المنازل والمستشفيات ومضخات المياه ووسائل النقل، أي إلى تفاصيل الحياة اليومية للكوبيين.

الحصار.. حين تصبح الكهرباء والدواء ضحايا للعقوبات

ليست أزمة الكهرباء في كوبا مجرد مشكلة تقنية يمكن فصلها عن الواقع الاقتصادي الذي فرضه الحصار. فالكهرباء تعني المستشفى، وحفظ الأدوية، وتشغيل مضخات المياه والمصانع، وتأمين النقل والاتصالات. وكلما طال الانقطاع، اتسعت دائرة الضرر، فيما تواجه الجزيرة في الوقت نفسه أزمة وقود خانقة تجعل إصلاح الشبكة وتشغيل محطات التوليد أكثر صعوبة.
ولا تتوقف التداعيات عند قطاع الطاقة. فقد ارتفع معدل وفيات الرضع في كوبا إلى نحو ٩,٩ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٢٥، بعدما كان في حدود ٤ لكل ألف عام ٢٠١٨، وفق دراسة لمركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية (CEPR). ويشير المركز إلى أن تشديد العقوبات الأميركية والتدهور الاقتصادي ساهما في تفاقم الظروف التي رافقت هذا التراجع، إلى جانب عوامل داخلية أخرى. وفي القطاع الصحي، أدى نقص الوقود والكهرباء والموارد الطبية إلى زيادة الضغوط على المستشفيات وقدرة النظام الصحي على تأمين احتياجات المرضى.
وهنا تكمن إحدى أكثر مفارقات الحصار قسوة: تُفرض العقوبات تحت عنوان الضغط على الحكومة، لكن آثارها لا تتوقف عند مؤسسات الدولة، بل تصل إلى الأطفال والمرضى والمسنين وكل من يحتاج إلى كهرباء أو دواء أو غذاء. وبذلك يصبح المواطن الكوبي نفسه ساحةً من ساحات الضغط الأميركي.

واشنطن.. من خنق الاقتصاد إلى التلويح بالحرب

لا تكتفي واشنطن بخنق الاقتصاد الكوبي، بل يبدو أنها تحاول أيضاً توظيف تداعيات الحصار سياسياً. فكلما تفاقمت أزمات الكهرباء والوقود والدواء، ازدادت الضغوط على المجتمع، لتظهر الولايات المتحدة في موقع من يدعو إلى التغيير، بينما تُدفع هافانا إلى مواجهة نتائج سياسة اقتصادية كان للحصار الأميركي دور أساسي في تعميقها.
وفي موازاة ذلك، تُبقي واشنطن الخيار العسكري حاضراً، بما يضيف إلى الخنق الاقتصادي ضغطاً عسكرياً مباشراً. وقد لا يعني ذلك بالضرورة غزواً شاملاً، لكن مجرد التلويح بالقوة يرفع كلفة الرفض الكوبي ويضع الجزيرة أمام معادلة خطيرة: إمّا تقديم تنازلات تحت الضغط، وإمّا مواجهة احتمال التصعيد.
وهكذا ينتقل الحصار من كونه سياسة اقتصادية إلى منظومة متكاملة من الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري، هدفها دفع كوبا إلى تغيير خياراتها تحت وطأة الأزمة.

الأطماع الاقتصادية.. الحصار يستهدف موارد كوبا وسيادتها

لا تنفصل الضغوط الأميركية عن البُعد الاقتصادي. فاستهداف الاستثمارات الأجنبية وتقييد قدرة الجزيرة على جذب رأس المال والتكنولوجيا والطاقة لا يضغط على الدولة وحدها، بل يضيّق قدرتها على إدارة قطاعات استراتيجية، ولا سيما الطاقة والتعدين والثروات الطبيعية. ومن هنا، يصبح السؤال أبعد من العقوبات: من يملك موارد كوبا؟ ومن يحدد شروط الاستثمار فيها؟ ومن يرسم اتجاه علاقاتها الاقتصادية؟ إن الضغط على الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يفتح الباب أمام إعادة تشكيل ملكية الأصول والقطاعات الاستراتيجية وفق ترتيبات أكثر انسجاماً مع المصالح الأميركية. ولذلك، فإن المعركة لا تدور فقط حول من يحكم كوبا، بل أيضاً حول من يملك مواردها ومن يحدد خياراتها الاقتصادية. في المقابل، تحاول هافانا تعزيز قدرتها على الصمود عبر تنويع شركائها، وتوسيع هامش الاقتصاد غير الحكومي، وفتح مجالات جديدة للاستثمار، خصوصاً في الطاقة المتجددة، مع الحفاظ على ملكية الدولة للقطاعات الاستراتيجية. كما تعزز تعاونها مع الصين في مجال الطاقة، في محاولة لتقليل اعتمادها على الوقود المستورد وكسر بعض نقاط الضعف التي يستخدمها الحصار للضغط عليها.

يكشف التصعيد الأميركي ضد كوبا سياسةً متواصلة لإخضاع الجزيرة عبر الحصار والضغط والتهديد العسكري، وتحويل أزماتها الاقتصادية والإنسانية إلى أدوات للضغط على الدولة والمجتمع، بهدف تقويض سيادتها وإعادتها إلى دائرة النفوذ الأميركي

واشنطن تريد كوبا.. لكن بأي ثمن؟

ختاماً، ما يجري بين واشنطن وهافانا ليس مجرد خلاف سياسي أو عقوبات اقتصادية، بل سياسة أميركية متعمدة ومتواصلة تستخدم الحصار لخنق الاقتصاد الكوبي وإضعاف الدولة ودفع المجتمع إلى حافة الانهاك. فواشنطن التي تفرض القيود على الوقود والتمويل والتجارة والاستثمار، لا تستطيع أن تتنصل من مسؤولية النتائج التي تترتب عليها، من انقطاعات الكهرباء ونقص الأدوية إلى تدهور الخدمات وارتفاع معاناة المواطنين.
وحين ترتفع وفيات الرضع إلى ٩,٩ لكل ألف مولود حي، وتتكرر انهيارات الشبكة الكهربائية، يصبح الحصار أكثر من أداة ضغط سياسي؛ يصبح عبئاً يدفع المدنيون ثمنه يومياً. والأخطر أن واشنطن لا تكتفي بخنق الجزيرة، بل توظف آثار الحصار للضغط على هافانا، وتلوّح بالقوة العسكرية لفرض تنازلات سياسية واقتصادية. إنها معادلة واضحة: واشنطن تفرض الخناق، ثم تستخدم نتائج الخناق ذريعةً لمزيد من الضغط. أما كوبا، فحقها أن تصلح اقتصادها وتحدد مستقبلها بعيداً عن العقوبات والتهديد والهيمنة الأميركية.

رابع مخيّمات الضفة تحت العدوان: «قلنديا».. المعبر نحو تهويد القدس

وسّع الاحتلال الصهيوني عدوانه على مخيمات الضفة الغربية ليطال مخيم قلنديا، عند البوابة الشمالية لمدينة القدس المحتلة، في عملية عسكرية شملت الاقتحامات والاعتقالات وهدم الممتلكات وتشديد القيود على حركة الفلسطينيين. وجاء الهجوم في وقت يتواصل فيه العدوان على مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، التي فُرضت عليها أوامر إغلاق وتهجير قسري.
وهدمت جرافات الاحتلال عدداً من المحال التجارية قرب حاجز قلنديا، وأغلقت الشارع الرئيس، فيما دفعت قواته بتعزيزات عسكرية إلى حارة السوق، واحتجزت عشرات الشبان وحققت معهم ميدانياً. كما اقتحمت منازل وفتشتها وخرّبت محتوياتها، فيما منعت طواقم الإسعاف من دخول المخيم ونقل المرضى والمصابين. ووفق الهلال الأحمر الفلسطيني، تعاملت طواقمه مع ١١ إصابة قبل أن تُمنع من دخول المخيم.
وامتدّ التصعيد إلى بلدة كفر عقب، حيث فرض الاحتلال منعاً للتجول وأغلق الطرق المؤدية إلى القدس، بما فيها الطرق الرابطة بين كفر عقب وقلنديا.
ويكتسب استهداف قلنديا أهميةً خاصة بسبب موقعه الاستراتيجي الذي يربط مدينة القدس المحتلة برام الله وشمال الضفة، ويجاور حاجزاً عسكرياً يتحكم بحركة الفلسطينيين. ومن هنا، تبدو السيطرة على المنطقة جزءاً من مسعى لإحكام الطوق على القدس من جهتها الشمالية وعزلها عن محيطها الفلسطيني.
ويتزامن ذلك مع تسارع المشاريع الاستيطانية في القدس ومحيطها، ولا سيما في عطروت ومحيط مطار القدس القديم شمالاً، وفي جيلو وهار حوما وغفعات همتوس جنوباً، بما يعزز فصلها عن بيت لحم وشمال الضفة وقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني. ويخشى أهالي قلنديا تكرار نموذج جنين وطولكرم ونور شمس، حيث أدت العمليات العسكرية إلى تهجير عشرات آلاف الفلسطينيين ومنعهم من العودة. كما يحمل استهداف المخيمات بُعداً سياسياً، كونها رمزاً لقضية اللاجئين وحق العودة، في ظل الهجوم الصهيوني على «الأونروا».
وبذلك يتكامل العدوان العسكري على قلنديا مع التوسع الاستيطاني في مشروع يستهدف إعادة تشكيل محيط القدس جغرافياً وديموغرافياً، ودفع المدينة أكثر نحو العزلة عن امتدادها الفلسطيني.

سوريا.. توغل صهيوني جديد في القنيطرة ودرعا

واصلت قوات الاحتلال الصهيوني انتهاكاتها للسيادة السورية، يوم الجمعة، عبر توغلات عسكرية جديدة في ريفي القنيطرة ودرعا، في تصعيد يرسّخ الحضور العسكري الصهيوني داخل المناطق الحدودية.
وتوغلت خمس آليات صهيونية في قرية عين زيوان بريف القنيطرة الجنوبي، قادمة من جهة تل الأحمر الغربي، حيث أقامت حاجزاً عسكرياً داخل القرية ونفذت عمليات تفتيش، في خطوة تعكس توسعاً في الإجراءات الميدانية المفروضة على السكان.
وفي ريف درعا الغربي، توغلت دورية صهيونية مؤلفة من آليتين عسكريتين انطلاقاً من «ثكنة الجزيرة» باتجاه أطراف قرية معرية، وسلكت طريق «الصوان» المطل على قرية كويا. وأطلقت القوات الصهيونية رشقات نارية بالأسلحة الرشاشة فوق المناطق السكنية باتجاه معرية وكويا، ما أثار حالة من الخوف والتوتر بين الأهالي، قبل أن تنسحب من المنطقة.
وتأتي هذه التحركات في سياق تصعيد صهيوني متواصل في القنيطرة ودرعا، يترافق مع إقامة حواجز مؤقتة، وأعمال تجريف وهندسة للأراضي، وتركيب كاميرات مراقبة، إضافة إلى تحليق متكرر للطائرات المسيّرة والمروحيات.
وتكشف هذه التحركات عن سياسة صهيونية تتجاوز الانتشار العسكري المؤقت إلى فرض واقع ميداني جديد على الحدود السورية، عبر توسيع نطاق التوغلات والضغط على السكان، بما يشكل اعتداءً مستمراً على السيادة السورية.